دولة الكويت

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

السيد/ رئيس مجلس الأمة **المحترم**

تحية طيبة وبعد،،،

نتقدم بالاقتراح بقانون المرفق بتعديل البند (١) من المادة (٢٨ مكرراً د) من القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٣ في شأن الرعاية السكنية، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحية،،،

مقدمو الاقتراح

د. عبدالعزيز طارق الصقعبي

State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

اقتراح بقانون
بتعديل البند (١) من المادة (٢٨ مكرراً د)
من القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٣ في شأن الرعاية السكنية

– بعد الاطلاع على الدستور،
– وعلى القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٣ في شأن الرعاية السكنية والقوانين المعدلة له،
– وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

(المادة الأولى)

يستبدل بنص البند (١) من المادة (٢٨ مكرراً د) من القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٣ المشار إليه النص التالي:

البند (١):

"١–يمنح الحاصل على (قرض للبناء) مواد بناء مدعومة تشمل جميع المستلزمات التي يحتاجها البناء بقيمة لا تتجاوز (٣٥) ألف دينار كويتي، بالإضافة إلى القرض، ويصدر قرار من وزير التجارة يحدد فيه المواد التي يشملها الدعم وكميتها".

(المادة الثانية)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون، ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير دولة الكويت
نواف الأحمد الصباح

State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

المذكرة الإيضاحية
للاقتراح بقانون
بتعديل البند (١) من المادة (٢٨ مكرراً د)
من القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٣ في شأن الرعاية السكنية

مع تزايد ارتفاع أسعار المواد الإنشائية وتزايد الطلب عليها، ونتيجة للتداعيات الناجمة عن فيروس كورونا المستجد، وما تلاها من أحداث عالمية عسكرية خطيرة تسببت في ارتفاع تكاليف إنتاج المواد الإنشائية، وتكاليف استقدام العمالة الفنية، وكل ما يدخل في البناء، الأمر الذي يعيق الأهالي عن بناء مساكنهم ويحملهم تكاليف إضافية لا دخل لهم بها.

وبناء على دراسة صادرة من وزارة التجارة والصناعة تضمنت عدداً من التوصيات أحدها رفع قيمة الدعم الخاص بالمواد الإنشائية، الأمر الذي يستلزم تدخلاً تشريعياً لحماية المواطن من ارتفاع الأسعار من خلال تعديل نص البند (١) من المادة (٢٨ مكرراً د) من القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٣ المشار إليه برفع السقف الأعلى لقيمة دعم المواد الإنشائية، بحيث لا يتجاوز مبلغ دعم هذه المواد عن (٣٥) ألف دينار بدلاً من (٣٠) ألف دينار، علماً بأن التكلفة الإجمالية لهذا المقترح على الدولة تقدر حوالي (١٢٠) مليون دينار على (٤) سنوات مالية.